



تسلطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/جبر/٢٠٠٨ —
العواقر ٣ / ٢ / ٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة فزوق السامى و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أسرم
أحمد بابان و محمد صائب التفشبندي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون
لس جورجيس و حسين أبو التمن العاقونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

العميزة / كريمة على ماضي

السيز عليه / السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته

الأخبار:

إدعت المدعية (العميزة) أمام محكمة القضاء الإداري إليها والدة القاصرين هيثم
وحسن وحسين من زوجها الفلسطيني الجنسية نايف أحمد عبد الله وتطلب منحهم
الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وقد نقلت لدى المدعى عليه (السيز
عليه) السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته لمنح أولادها القاصرين الجنسية
العراقية وقد رفض التنظيم وعليه طلبت دعوة المدعى عليه / إضافة لوظيفته
للمرافعة والحكم بالزامه بمنح أولادها القاصرين الجنسية العراقية
تبعاً لجنسيتها العراقية . وبعد إجراء المرافعة الغيابية العلنية والأفضال على
المستندات العميزة أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٩٠/قضاء أدري/٢٠٠٨
الموزر ٢٥/٦/٢٠٠٨ المتضمن رد دعوى المدعية وتحميلها مصاريف الرسم
المدفوع لان المدعية أقامت دعواها أصالة وليس وصاية عن أولادها القاصرين

(٣-١)



الذين تطلب منحهم الجنسية واستناداً للمادة ٨٠ من قانون العرافات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل تكون دعوامها واجبة الرد من جهة الخصومة والسبب أعلاه ولعدم قناعة المدعية بالقرار المذكور فقد بادرت إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا وتطلب نفضه للأسباب الواردة في اللائحة المؤرخة ٢٠٠٨/٧/٩ .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحصلة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم التمييزي وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون حيث ان اولاد المدعية مولودون لام عراقية وعليه يعتبرون عراقيين بحكم القانون وتمنح لهم الجنسية العراقية تطبيقاً لحكم المادة (١٨) ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (١٣) من قانون الجنسية وان الحكم الذي سيصدر بمنحهم الجنسية العراقية هو حكم كائفي وليس حكم منشأ وعليه من حق المدعية اقامة الدعوى بصفتها الشخصية لطلب منحهم الجنسية العراقية لتحقق المصلحة في الدعوى بالنسبة اليها حيث لا تريد اولادها ان يبقوا دون منحهم بحكم القانوني في منحهم الجنسية العراقية لسولادتهم لام عراقية سيما ان هؤلاء الاولاد هم من القاصرين بسبب السن . عليه قرر نفض الحكم التمييزي وإعادة الدعوى إلى محكمتها لأتباع

(٢-٢)



ما تقدم على ان يفي رسم التمييز تابعاً للجهة ومصدر القرار بالاتفاق لسي

٢٠٠٨ م / ١٤٢٩ هـ الموافق ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ م

الرئيس
منحت المحمود

العضو
فاروق محمد السلي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم فاضل الحادي

العضو
اكرم اكرم الحادي

العضو
محمد صالح التاشبيزي

العضو
عزود صالح التميمي

العضو
ميفاثيل تمشمون آل كوركي

العضو
حسين أبو اللين